

Distr.: General  
12 October 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 71 (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان  
والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين

## حالة حقوق الإنسان في ميانمار

مذكرة من الأمين العام\*

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، توماس ه. أندروز، المقدم وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 31/52.

\* قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي بُغية تضمينه أحدث المستجدات.



## تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، توماس ه. أندروز

### موجز

لا يزال شعب ميانمار يعاني من تدهور حالة حقوق الإنسان وتفاقم الأزمة الإنسانية. ويريد المجلس العسكري الحاكم غير الشرعي جعل العالم يعتقد أنه وحده القادر على إعادة السلام والاستقرار إلى البلد. والعكس هو الصحيح. فقد أعقب انقلاب شباط/فبراير 2021 مستويات غير مسبوقه من انتهاكات حقوق الإنسان، والعنف، والقمع، والخروج على القانون والفقر.

وردت قوات المجلس العسكري الحاكم على الخسائر على الأرض بشن حملة واسعة من العنف ضد المدنيين شملت تصعيدا في الغارات الجوية على القرى وحرق عشرات الآلاف من المنازل. وتتواصل عمليات النزوح والمعاناة الإنسانية على نطاق واسع وكانتا قد تفاقتا بسبب بلوغ إعصار موكا اليابسة في أيار/مايو 2023 والقيود المخزية التي فرضها المجلس العسكري الحاكم على المساعدات الإنسانية. ويقبع الآن ما يقرب من 20 000 سجين سياسي خلف القضبان، حيث يعاني العديد منهم من أعمال التعذيب والظروف المروعة. ولا يزال أفراد الروهينغيا يواجهون انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان في ميانمار وتدهورا سريعا في الظروف في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش.

ويصف المقرر الخاص في هذا التقرير الأوضاع السائدة في ميانمار التي ينبغي أن تثير قلقا بالغا لدى الدول الأعضاء. غير أنه يصف أيضا التطورات التي تفتح طريقا للمضي قدما نحو اتباع نهج دولي أكثر فعالية إزاء الأزمة. وقد وجه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مؤخرا دعوة علنية إلى "تفكير جديد" في معالجة الأزمة في ميانمار. ويورد هذا التقرير أمثلة مناسبة من حيث التوقيت على التفكير الجديد والإجراءات الجديدة، بما في ذلك فرض جزاءات على وقود الطائرات والمؤسسات المالية الرئيسية التي يعتمد عليها المجلس العسكري الحاكم. ويقدم المقرر الخاص سلسلة من التوصيات ويحث الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز وتنسيق الإجراءات الرامية إلى دعم شعب ميانمار، الذي أظهر شجاعة ومثابرة ملحوظتين في الدفاع عن حقوق الإنسان والسعي إلى وضع حد لهذه الأزمة.

## أولا - مقدمة

1 - كان عام 2023 مروعا بالنسبة لشعب ميانمار، الذي لا يزال يُحتجز رهينة في أيدي المجلس العسكري الحاكم الوحشي. وبلغ عدد الأشخاص المسجونين بسبب معارضتهم للمجلس العسكري الحاكم والمشردين بسبب هجماته، مستويات قياسية جديدة. وتصعد قوات المجلس العسكري الحاكم غاراتها الجوية على الأهداف المدنية وتتواصل في الوقت نفسه حملة من الحرق الجماعي تستهدف القرى والبلدات التي ترى أنها متحالفة مع جماعات المعارضة. ويستمر تزايد التقارير عن عمليات القتل الجماعي، وقطع الرؤوس، والتعذيب، والعنف الجنسي والجنساني، والسخرة واستخدام الدروع البشرية، دون مساءلة الجناة أو تحقيق العدالة للضحايا. ويعزى تدهور الأوضاع إلى اقتصاد متداع، وإلى منع المساعدات الطارئة في أعقاب بلوغ إعصار موكا اليابسة، وتصاعد انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المستمرة المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. ويهدد اللاجئون الروهينغيا في بنغلاديش بالعنف المتصاعد، والتخفيضات الحادة في حصص الإعاشة ومحاولة إعادتهم قسريا إلى الوطن.

2 - وفي 31 تموز/يوليه 2023، مدد المجلس العسكري الحاكم، المعروف أيضا باسم مجلس إدارة الدولة<sup>(1)</sup>، إعلانة لحالة الطوارئ لمدة ستة أشهر، مشيرا إلى غياب "للسلام والاستقرار" في البلد. وبذلك، يقوض مجلس إدارة الدولة تربيته للانقلاب، وهو أن الجيش هو المؤسسة الوحيدة القادرة على ضمان الوحدة والاستقرار في ميانمار. وعلى الرغم من أن مجلس إدارة الدولة يتسبب في حالة الفوضى والخروج عن القانون، فهو يسعى إلى تعزيز مظهر الشرعية من خلال الإشارة إلى أنه سيجري انتخابات وطنية في أعقاب إجراء تعداد وطني للسكان في تشرين الأول/أكتوبر 2024. ولذلك، يشجع المقرر الخاص الدول الأعضاء على رفض أي انتخابات تجرى في وقت يعتقل فيه المعارضون السياسيون ويسجون ويعذبون ويعدمون، وتُحظر فيه حرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية الصحافة، باعتبارها انتخابات غير شرعية.

3 - ولا يزال شعب ميانمار يظهر شجاعة وتصميما ملحوظين، فأبناءؤه يخاطرون بحياتهم لمعارضة المجلس العسكري الحاكم وبناء الأساس لإقامة بلد ديمقراطي يحترم الحقوق. ويصبح من الواضح على نحو متزايد أن المجلس العسكري الحاكم لم يفشل في توطيد سلطته فحسب، ولكنه أيضا يفقد السيطرة على زمام الأمور ببطء. وتحدث المقرر الخاص مع الأطباء الذين يخاطرون بحياتهم لعلاج المرضى، والمدافعين عن حقوق المرأة الذين يوثقون حالات العنف الجنسي والجنساني وأعضاء منظمات المجتمع المدني الذين يستجيبون للاحتياجات الإنسانية العاجلة في مجتمعاتهم المحلية. وتظهر رواياتهم، وروايات الكثيرين غيرهم، التزام شعب ميانمار بإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان وإقامة ديمقراطية حقيقية. وهم يحتاجون إلى دعم العالم ويستحقون هذا الدعم.

4 - ولا يزال عدد قليل من الدول يدعم المجلس العسكري الحاكم بتوفير الأسلحة والموارد المالية له أو بإضفاء الشرعية عليه من خلال التواصل الدبلوماسي معه. بيد أن هناك زخما ملحوظا نحو استجابة دولية أقوى وأكثر تنسيقا للأزمة. وهناك عدد متزايد من الدول التي تدعم شعب ميانمار في كفاحه ضد الدكتاتورية والقمع. وتقوض العقوبات الجديدة التي تستهدف وقود الطائرات والمؤسسات المالية الرئيسية التي يعتمد عليها مجلس إدارة الدولة قدرة الجيش على مواصلة هجماته على المدنيين. وتبذل جهود لضمان قدر أكبر من التنسيق بين الدول التي اعتمدت جزاءات أو اتخذت خطوات أخرى لعزل المجلس العسكري الحاكم.

(1) يستخدم مصطلحا "المجلس العسكري الحاكم" و "مجلس إدارة الدولة" بالتبادل في هذا التقرير.

وقدمت دول عديدة المعونة الإنسانية المنقذة للأرواح وتتفاعل الحكومات بشكل متزايد مع حكومة الوحدة الوطنية.

5 - وفي حين أن هذه الخطوات هي كلها إيجابية ومشجعة، فإن أكبر سبب يدعو إلى الأمل في أن تنتصر حقوق الإنسان في ميانمار هو سمات شعب ميانمار الملحوظة المتمثلة في القدرة على الصمود والشجاعة والتصميم.

## ثانياً - السجناء السياسيون

6 - يواصل المجلس العسكري الحاكم اعتقال وسجن المعارضين السياسيين المتصورين على نطاق مدهل. ومن بين السجناء السياسيين نشطاء مؤيدون للديمقراطية، ومسؤولون حكوميون سابقون، وسياسيون، وزعماء دينيون، ومشاهير، وفنانون، وممثلون للمجتمع المدني. وألقي القبض على معلمين لتدريسهم في مدارس مدعومة من المعارضة، وعلى طلاب لالتحاقهم بتلك المدارس، وعلى أطباء وممرضين لتقديمهم الرعاية الطبية في عيادات ومستشفيات مستقلة، وعلى محامين لدفاعهم عن السجناء السياسيين، وعلى صحفيين لتغطيتهم الفضائح التي يرتكبها الجيش وعلى قادة نقابات عمالية لتنظيمهم إضرابات.

7 - وتشمل جرائم هؤلاء عموماً ممارسة حقهم الأساسي في حرية التعبير، بما في ذلك نشر الآراء في وسائل التواصل الاجتماعي. وأفيد بأن عشرات الأشخاص اعتقلوا بسبب الاستعاضة عن صور ملفاتهم الشخصية في وسائل التواصل الاجتماعي بلوحات سوداء حدادا على ما يقرب من 170 شخصاً قتلوا في غارة جوية شنها الجيش في منطقة زاغايين في نيسان/أبريل 2023. وفي حزيران/يونيه 2023، أفيد بأن أكثر من 130 شخصاً اعتقلوا لمشاركتهم في حملة انطوت على تقلد زهور للاحتفال بالعيد الثامن والسبعين لميلاد مستشارة الدولة، أونغ سان سو تشي.

8 - ووفقاً لرابطة مساعدة السجناء السياسيين، اعتقل مجلس إدارة الدولة أكثر من 25 000 شخص منذ الانقلاب بسبب مشاركتهم الحقيقية أو المتصورة في الحركة المؤيدة للديمقراطية أو غيرها من الأنشطة السياسية. ولا يزال أكثر من 19 000 من هؤلاء السجناء السياسيين، بمن فيهم 155 طفلاً، خلف القضبان. واعتقل أكثر من 1 800 شخص منذ بداية عام 2023. وعلاوة على ذلك، لا يزال 112 سجيناً سياسياً ينتظرون في رواق المحكوم عليهم بالإعدام، في حين حكم على 43 آخرين بالإعدام غيابياً.

9 - وفي عام 2023، أصدر مجلس إدارة الدولة عفواً جماعياً في 4 كانون الثاني/يناير (7 012 سجيناً)، و 17 نيسان/أبريل (3 015 سجيناً)، و 3 أيار/مايو (2 153 سجيناً)، و 1 آب/أغسطس (7 749 سجيناً)، في محاولة واضحة لصرف الانتباه عن حملته الوحشية من الاعتقالات التعسفية والاحتجاز المستمر لما يقرب من 20 000 سجين سياسي. وشمل العفو الصادر في 3 أيار/مايو العفو الجماعي عن الأفراد الذين وُجِّهت إليهم اتهامات بموجب المادة 505 (أ) من قانون العقوبات، وهو حكم أضافه المجلس العسكري الحاكم في أعقاب الانقلاب وينص على السجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات عقوبةً على نشر "أخبار كاذبة". وكانت غالبية هؤلاء الأفراد من السجناء السياسيين الذين اعتقلوا في الأسابيع والأشهر التي أعقبت الانقلاب، وكان العديد منهم على وشك إكمال مدد عقوباتهم. ولم يكن سوى جزء يسير ممن أفرج عنهم بموجب قرارات العفو الأخرى من السجناء السياسيين. وفي إطار العفو الصادر في 1 آب/أغسطس، أصدر مجلس إدارة الدولة عفواً عن مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي والرئيس السابق وين مينت عن جرائم مختارة، ولكنه أبقى على

الأحكام المتعلقة بجرائم أخرى. وخفضت العقوبة التراكمية لمستشارة الدولة أونغ سان سو تشي من 33 سنة إلى 27 سنة. وأفيد بأنها نقلت من السجن إلى مبنى حكومي في ناي بي تاو في تموز/يوليه 2023، لكنها أعيدت لاحقاً إلى السجن دون تفسير من مجلس إدارة الدولة. وذكر ابنها ومسؤولون من حزبها السياسي أنها في حالة صحية سيئة ولا تتلقى الرعاية الطبية التي تحتاجها.

## ألف - أوضاع السجن

10 - يسعى مجلس إدارة الدولة إلى إخفاء سوء معاملته للسجناء السياسيين عن طريق فرض قيود مشددة على إمكانية الوصول إلى السجن وغيرها من مرافق الاحتجاز. غير أن روايات المفرج عنهم من السجن، فضلاً عن المعلومات الواردة من المذكرات المهربة من السجن ومن العاملين داخل السجن، ترسم صورة قاتمة للظروف داخل السجن.

11 - ويؤدي التدفق الضخم للسجناء السياسيين منذ الانقلاب إلى اكتظاظ شديد في السجن، حيث ورد أن بعض الزنازين امتلأت بضعف طاقتها. وتفتقر السجن إلى أعمال الصيانة وكثيراً ما يتعرض السجناء للعوامل الجوية. وتفيد التقارير بتفشي أمراض الجلد والإسهال. وتفتقر النساء إلى منتجات العناية الصحية خلال فترة الطمث وغيرها من ضروريات النظافة الصحية ورعاية الصحة الجنسية والإنجابية.

12 - وتشير تقارير موثوقة من المحتجزين الذين أفرج عنهم إلى أن السجناء يعانون من نقص التغذية بشكل صارخ، بالنظر إلى أنهم يتلقون طعاماً فاسداً أو وجبات فاسدة تتكون أساساً من أرز قذر من نوعية رديئة. ويعتمد الكثيرون على الأصدقاء وأفراد الأسرة في دفع ثمن الأطعمة وأدوات النظافة التي يبيعها موظفو السجن بأسعار باهظة. والرعاية الصحية غير متوفرة لمعظم السجناء، حيث يكتفي مسؤولو السجن بتوفير مسكنات الألم التي لا تستلزم وصفة طبية لمعالجة الحالات الطبية الخطيرة.

13 - وتقمع احتجاجات السجناء بعنف، بما في ذلك عن طريق نشر الجنود في السجن. وأفيد بأن مسؤولي مجلس إدارة الدولة انتقموا من منظمي الاحتجاجات والمشاركين فيها من خلال تقييد حصصهم الغذائية وفرض الحبس الانفرادي عليهم ونقلهم إلى أجنحة أو سجون أخرى. وأفيد بأن سجناء سياسيين لقوا حتفهم بعد حرمانهم من العلاج الطبي للإصابات التي لحقت بهم خلال حملات البطش بالاحتجاجات.

## باء - التعذيب وعمليات القتل خارج نطاق القضاء

14 - وصف سجناء سياسيون سابقون أساليب التعذيب الواسعة النطاق التي يستخدمها مسؤولو مجلس إدارة الدولة، بما في ذلك عمليات الضرب المبرح باستخدام اللكمات، والبنادق والقضبان؛ والطعن أو الجرح؛ وحرق الجلد؛ والصعق بالكهرباء؛ ونزع الأظافر والأسنان؛ والأوضاع المجهدة؛ والتعليق بالحبال؛ والحرمان من الطعام أو الماء؛ والحرمان من النوم؛ وحالات الإعدام الصوري؛ والإيهام بالغرق؛ والتكبل بالأصفاد، بما في ذلك بوضع قضبان حديدية بين القدمين؛ والاستخدام المطول لعصائب العينين أو أغشية الرأس، بالاقتران في كثير من الأحيان مع أساليب أخرى للتعذيب. ويتعرض كل من النساء والرجال للتحرش الجنسي، والتفتيش بالتحريد من الملابس، والاعتصاب، والعنف الجنسي، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية. وتفيد التقارير بأن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين يعانون من مستويات غير متناسبة من العنف، والإيذاء والمضايقة على أيدي موظفي

السجون. وإضافة إلى ذلك، يتعرض السجناء السياسيون الأطفال للتعذيب باستخدام معظم أو كل الأساليب الموصوفة أعلاه.

15 - وأخير سجين سياسي سابق المقرر الخاص كيف تعرض للضرب حتى فقد وعيه بعد أن بدأ إضرابا عن الطعام احتجاجا على إعدام أربعة سجناء سياسيين في تموز/يوليه 2022. وعندما استعاد وعيه، تعرض هو وغيره من المشاركين في الإضراب للتعذيب الشديد قبل وضعهم في الحبس الانفرادي:

كان علينا أن نضع وجوهنا على الأرض، وأيدينا خلف ظهورنا. وكانوا يضربوننا بالقضبان الحديدية. وعندما كنا نشعر بالألم ونتحرك، كانوا يواصلون ضربنا.... وقد نقل من تبقي منا إلى زنازين معزولة. وكانت أجسادنا مغطاة بالكدمات والجروح. وكانت الإصابات والجروح تتراكم فوق بعضها. واستخدموا أيضا مسدسات الصعق الكهربائي. وكانوا يطلقون تلك المسدسات على رؤوسنا ويضحكون عندما ترتجف أجسامنا. وكان هناك قيد خشبي طوله ستة أقدام ليربط بين سجينين]. وكانت أيدينا تكبل بأصفاد حديدية. وعندما لم نكن نستطيع المشي، كانوا يجعلوننا نقفز كالضفادع. وكانت جلودنا ممزقة في اليدين والساقين بسبب الأغلال.... وكانوا يضربون أعضاءنا التناسلية]. وكانوا يقولون إنهم لا يريدوننا أن نتكاثر: "نضربكم حتى لا تتمكنوا من إنجاب طفل".... وكنا نحمي أعضاءنا التناسلية بأيدينا، ولم نكن قادرين من ثم على حماية أجزاء أخرى من أجسادنا. وعلى الرغم من أن التعذيب كان وحشيا، فإن أرواحنا لم تنكسر. وأنا لا أزال جزءا من الثورة. وقد جئت إلى هذه... المنطقة لمواصلة الثورة.

16 - ويتحمل مجلس إدارة الدولة المسؤولية عن وفاة عشرات السجناء السياسيين في عهدته. ووفقا لرابطة مساعدة السجناء السياسيين، توفي ما لا يقل عن 181 سجينا سياسيا في السجن أو أثناء الاستجواب منذ الانقلاب بسبب عمليات القتل خارج نطاق القضاء، أو التعذيب، أو سوء المعاملة أو عدم كفاية الرعاية الصحية. وفي 27 حزيران/يونيه 2023، شطب 37 سجينا سياسيا من قيود سجن دايك - يو (Daik-U)، بزعم أنهم نقلوا إلى سجون أخرى. ومنذ ذلك الحين، أرسلت سلطات السجن رسائل إلى أفراد أسر ثمانية سجناء على الأقل، تبلغهم فيها بأن أقرباؤهم توفوا أثناء محاولة فرار. وفي 6 تموز/يوليه 2023، توفي سجينان متهمان بقتل مطرب مؤيد للمجلس العسكري الحاكم في ظروف مماثلة، حيث ادعى مسؤولو مجلس إدارة الدولة أنهما توفيا أثناء محاولتهما الفرار خلال عملية نقل إلى السجن. وقام مسلحون، يزعم أنهم أعضاء في ميليشيات بيوساوهتي المتحالفة مع المجلس العسكري الحاكم، بقتل والدة وشقيقة أحد السجناء القتلى في هجوم على منزل الأسرة في الشهر السابق.

## جيم - "المحاكمات" والإدانات

17 - تشمل القوانين التي يشيع استخدامها لمحاكمة السجناء السياسيين وإدانتهم أحكاما مختلفة من قانون العقوبات، مثل المادة 505 (أ)، وقانون الرابطات غير المشروعة، وقانون مكافحة الإرهاب، وقانون مكافحة الفساد، وقانون الأسلحة، وقانون المواد المتفجرة. وقد أدين العديد منهم بزعم انتهاكهم لعدة قوانين مختلفة. وتنتهك الإجراءات القانونية المتخذة ضد السجناء السياسيين الحق في محاكمة عادلة، حيث لا تستند الإدانات إلى أدلة تذكر أو تصدر من دون أدلة.

18 - ويسمح فرض الأحكام العرفية على ما يقرب من 50 بلدة في ميانمار لمجلس إدارة الدولة بمحاكمة وإدانة السجناء السياسيين في محاكم عسكرية، حيث يحرم المدعى عليهم من الحق في الاستعانة بمحام.

وحوكم كثيرون آخرون في محاكم مدنية أقيمت في السجون. وفي المحاكم المدنية، بما في ذلك تلك الموجودة داخل السجون، يسمح للمدعى عليهم عموماً بتوكيل محامين للدفاع عنهم. ومع ذلك، كثيراً ما تواجه العائلات صعوبات في تحديد مكان أفراد الأسرة المحتجزين بعد اعتقالهم وتأمين التمثيل القانوني لهم. وفي بعض الأحيان، لا يسمح للمدعى عليهم بمقابلة محاميهم إلا قبل بدء المحاكمة بدقائق معدودة. ووصف محامون وسجناء سياسيون حرمانهم من إمكانية الوصول إلى الملفات الأساسية للقضايا.

19 - ويواجه المحامون مخاطر جسيمة بسبب تمثيل السجناء السياسيين. ويقوم مسؤولو المحاكم والجيش بانتظام بتهديد ومضايقة المحامين الذين يمثلون السجناء السياسيين. وألقي القبض على ما لا يقل عن 53 محامياً منذ الانقلاب وأفيد بأن العديد منهم تواروا عن الأنظار. وقبض على بعضهم في قاعات المحاكم بعد دفاعهم عن سجناء سياسيين، بمن فيهم زعماء المعارضة. وفي بعض الأحيان أدت المخاطر التي يواجهها المحامون بشكل منتظم إلى إحجامهم عن استجواب شهود مجلس إدارة الدولة بحزم أو انسحابهم من تمثيل موكلهم، مما ترك بعض السجناء السياسيين دون محام. وأفيد بأن أسر محامين أخفيت أو حتى قتلت.

### ثالثاً - العنف ضد المدنيين

20 - يشن المجلس العسكري الحاكم حملة واسعة النطاق من العنف ضد السكان المدنيين، تشمل المذابح، والإعدامات، وقصف القرى، وشن الغارات الجوية على أهداف مدنية، والحرق الجماعي المتعمد للمنازل والبنى التحتية، وحرق مخازن الأغذية والحقول، وتدمير المدارس والعيادات الطبية، وممارسة العنف الجنسي.

21 - وقال طبيب يعالج ضحايا هجمات الجيش في منطقة زاغين ما يلي:

[مجلس إدارة الدولة] لا يقاتل [قوات الدفاع الشعبي] مباشرة. فهم يحرقون كل شيء، ويقتلون الجميع [عندما] يقتربون من القرى. وهم يريدون تدمير الاقتصاد وإيجاد أزمة إنسانية في منطقة زاغين حتى تصاب [قوات الدفاع الشعبي] وجماعات المقاومة بالوهن من خلال هدم ممتلكات المدنيين وقتل الجميع.

22 - وبالتالي فإن أفعال الجيش تشكل على الأرجح جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ويتفق المقرر الخاص مع الاستنتاجات التي خلصت إليها آلية التحقيق المستقلة لميانمار ومفادها أن عدد الجرائم الدولية المحتملة يزداد زيادة كبيرة منذ الانقلاب وأن حجم الجرائم وشدتها يستمران في الارتفاع منذ عدة شهور.

23 - وفي حين أن قوات مجلس إدارة الدولة مسؤولة عموماً عن العنف ضد المدنيين، فقد تلقى المقرر الخاص تقارير مقلقة عن انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها جماعات مسلحة أخرى، بما في ذلك منظمات إثنية مسلحة وقوات مناهضة للمجلس العسكري الحاكم. وتشمل هذه الانتهاكات أعمال القتل، والتعذيب والعنف الجنسي.

### ألف - أعمال القتل

24 - قتلت قوات مجلس إدارة الدولة والجماعات المسلحة المتحالفة معها أكثر من 4 000 مدني منذ الانقلاب، وفقاً لتقارير موثوقة. وكان العديد منهم ضحايا للهجمات العشوائية على القرى، والمدارس، والمستشفيات ومخيمات النازحين داخلياً. وأعدم آخرون بعد اقتيادهم إلى الحجز العسكري، في عمليات قتل

جماعي في بعض الأحيان. وظهرت علامات تعذيب على جثث العديد من القتلى. وقام الجيش أيضا بإحراق الجثث، وقطع رؤوس أصحابها، وتمزيق أوصالها وتشويهها في محاولة واضحة لترويع السكان المدنيين.

25 - وبينما زعم مجلس إدارة الدولة أن جماعات المعارضة قتلت أكثر من 6 000 مدني، فهو لم يقدم أي دليل يدعم مزاعمه. ولكن تقارير موثوقة تشير إلى أن الجماعات المناهضة للمجلس العسكري الحاكم قتلت مئات المدنيين، بمن فيهم مسؤولون في مجلس إدارة الدولة، وأشخاص يشتهب في أنهم مخبرون عسكريون ومتعاونون، وقروبون مرتبطون بميليشيات بيوساوهتي المتحالفة مع المجلس العسكري الحاكم. وكان من بين الضحايا نساء، وأطفال ورجال. وأفيد بأن بعضهم أصيب بالرصاص في الرأس وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم وأن آخرين قطعت رؤوسهم.

26 - وفي مراسلة مع المقرر الخاص، أكدت حكومة الوحدة الوطنية التزامها بدعم المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومنع ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان من جانب قوات الدفاع الشعبية والجماعات الأخرى المرتبطة بها، وضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات. وتحظر مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع الشعبي التي وضعتها حكومة الوحدة الوطنية تهديد المدنيين واستهدافهم. وأبلغت حكومة الوحدة الوطنية المقرر الخاص بأنها نظمت دورات تدريبية وأصدرت أوامر توجيهية لضمان الامتثال لمدونة قواعد السلوك ومعايير حقوق الإنسان. وتفيد التقارير بأن حكومة الوحدة الوطنية أنشأت لجنة للشكاوى، ولجنة تحقيق ومحكمة عسكرية للتصدي للانتهاكات التي يرتكبها جنود قوات الدفاع الشعبي وغيرهم. وتفيد التقارير بأنها طردت الكتائب التي تبين أنها كانت تشارك في نشاط إجرامي أو تنتهك مدونة قواعد السلوك.

27 - ولا ينحاز العديد من الجماعات المسلحة إلى حكومة الوحدة الوطنية، التي تقتصر إلى السيطرة أو النفوذ على بعض الجماعات التي تخضع رسمياً لتسلسلها القيادي. وذكرت وزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية أن "الجيش ومنظومته هما من الأهداف المشروعة"، وهو ما يمكن تفسيره على أنه يجيز استهداف بعض الأهداف غير العسكرية. ووردت تقارير تفيد بأن حكومة الوحدة الوطنية لم تستجب على وجه السرعة للحوادث المبلغ عنها، وهو ما يعني تقليلها من شأن خطورة سوء السلوك أو حتى تجاهلها للطلبات تماما. والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل أي شخص، بما في ذلك جماعات المعارضة، غير مقبولة ويجب محاسبة المسؤولين عنها. ويمكن أن يسهم قتل المدنيين على أيدي الجماعات المسلحة المناهضة للمجلس العسكري الحاكم في اندلاع دوامة من العنف والانتقام يجب وقفها.

## باء - الغارات الجوية

28 - زادت قوات مجلس إدارة الدولة بسرعة من معدل الغارات الجوية الموجهة ضد أهداف مدنية. ووفقاً لبيانات من مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة، أجرى الجيش ما متوسطه 8 غارات جوية شهريا في عام 2021 بعد الانقلاب العسكري، و 26 غارة شهريا في عام 2022 و 32 غارة شهريا في عام 2023. وأبلغ عن 352 حالة وفاة مرتبطة بالغارات الجوية للجيش في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2023، مقارنة بما مجموعه 218 حالة وفاة في أعقاب الانقلاب في عامي 2021 و 2022 معا.

29 - ويبدو أن الجيش يستهدف السكان المدنيين عمداً، من خلال شن هجمات جوية متكررة على القرى، ومخيمات النازحين داخلياً، والمدارس، والمستشفيات، والعيادات الطبية، والكنائس والأديرة. وفي كثير من الحالات، أعقبت الغارات الجوية على القرى هجمات شنتها جماعات المعارضة المسلحة على وحدات، مما يوحي بأنها تستخدم كشكل من أشكال العقاب الجماعي.



30 - وفي 11 نيسان/أبريل 2023، شن مجلس إدارة الدولة هجوما جويًا على قرية بازيغي في منطقة زاغايين، حيث كان مئات الأشخاص يجتمعون للاحتفال بافتتاح مكتب إداري مدني تابع لحكومة الوحدة الوطنية المعارضة. وأسقطت طائرة مقاتلة قنبلتين زنة كل منهما 250 كغ على التجمع. وبعد وقت قصير من الهجوم، وصلت طائرتا هليكوبتر هجوميتان وأطلقتا وابلا من الرصاص على الحشد بينما كان الناس يفرون للنجاة بأرواحهم. وأعاقت الغارات الجوية في الأيام التي تلت ذلك إمكانية وصول الضحايا إلى المساعدات والعلاج الطبي. وتوفي ما يقدر بنحو 170 شخصا، من بينهم ما يقرب من 40 طفلا. وتحدث المقرر الخاص إلى امرأة حامل كانت شاهدة عيان على الهجوم المروع الذي أودى بحياة زوجها.

في هذا الحدث رأيت أشياء لم أختبرها في حياتي.... مات كثير من الناس في ذلك الحدث، بمن فيهم زوجي. وأصبت بطلق ناري في يدي.... وأصبت بجروح بالغة في يدي. وركبت أنا وأخي الدراجة الآلية وذهبنا إلى عيادة قريبة من قريتنا. وانتظرنا زوجي لمدة ثلاثة أيام ولم أدرك أنه قتل إلا حينها. ولا أزال أعاني من الصدمة عندما أسمع أصوات وأرى أشياء. ولا أعرف كيف أبقى على قيد الحياة من دون زوجي. ولا أعرف كيف أضم أطفالتي بيد واحدة. وليس لدي من ألبأ إليه طلبا للمساعدة.

## جيم - الحرق العمد

31 - في عام 2023، وصلت قوات مجلس إدارة الدولة حملة من الحرق العمد الجماعي التي تستهدف السكان المدنيين. وتشير تقارير إلى أن ما يقرب من 75 000 منشأة مدنية قد أحرقت منذ الانقلاب. ودمر الجيش أيضا مخازن للمواد الغذائية، مما عمق المخاوف بشأن انعدام الأمن الغذائي في أنحاء كثيرة من البلد.

32 - وتدعم صور السواتل، واللقطات المأخوذة بطائرات مسيّرة وإفادات شهود العيان التقارير التي تفيد بأن الجنود دمروا ممتلكات مدنية على نطاق واسع. ولا تزال منطقة زاغايين مركز حملة الحرق العمد التي يقودها الجيش، حيث أحرق أكثر من 57 000 منشأة منذ الانقلاب وأكثر من 20 000 منشأة في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2023. غير أن الضرر لحق بجميع الولايات والمناطق تقريبا.

## دال - العنف الجنسي والجنساني

33 - صعدت قوات مجلس إدارة الدولة من ارتكابها أعمال العنف الجنسي والجنساني على نطاق واسع ضد السكان المدنيين. وفي حين اعتدى الجنود على النساء مع الإفلات من العقاب لعقود، أدى اتساع نطاق النزاع المسلح وانهاية سيادة القانون منذ الانقلاب إلى زيادة كبيرة في أعمال العنف الجنسي والجنساني. وتتسبب التهديدات بمزيد من العنف والخوف من الانتقام، بما في ذلك ضد أفراد الأسر، في امتناع العديد من الناجيات عن الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي. ويشكل أيضا الوصول الجغرافي المحدود، والنزوح، والمخاطر الأمنية، والقيود المفروضة على الاتصالات، والشعور بالعار والوصمة الاجتماعية، والقيود المفروضة على الموارد، تحديات للمنظمات التي توثق العنف الجنسي والجنساني.

34 - وتعد القسوة والتجريد من الإنسانية من السمات المميزة للجرائم الجنسية التي يرتكبها الجيش، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي. وقام الجنود بتشويه واغتصاب الضحايا باستخدام آلات. وفي بعض

الحالات، ظهرت على جثث ضحايا عمليات القتل خارج نطاق القضاء علامات الاغتصاب أو العنف الجنسي. وكان الأطفال من بين الضحايا.

35 - وأبلغت الجماعات النسائية المقرر الخاص بأن عدد التقارير عن العنف الجنسي الذي ترتكبه جهات فاعلة مسلحة أخرى، بما في ذلك منظمات المقاومة الإثنية وقوات الدفاع الشعبي، أخذ في الازدياد أيضا. وزُعم أن جماعات المعارضة المسلحة ارتكبت الاغتصاب الجماعي، والاغتصاب الذي أُعقب بالإعدام، واغتصاب أطفال. وفي غياب نظام قضائي فعال وسيادة القانون، كثيرا ما لا يبلغ عن هذه الحالات. ويشعر الناجون بالقلق من الإبلاغ عن الجرائم التي ترتكبتها الجماعات المسلحة التي تمارس السيطرة والنفوذ في مناطقهم بسبب التهديدات، والانتقام المحتمل والخوف من الانتقاد بسبب "تقويض" القوى المؤيدة للديمقراطية. وأبلغت حكومة الوحدة الوطنية المقرر الخاص بأن وزارتها لشؤون المرأة والشباب والأطفال تنفذ سياسة للحماية من العنف والاستغلال والاعتداء الجنسيين، تشمل تنفيذ المهام المتعلقة بالشكاوى والرصد، وتقديم الدعم للضحايا واستحداث برامج تثقيفية. ولكن، لا يتمكن العديد من ضحايا العنف الجنسي والجنساني والناجين منه من التماس الإنصاف في الممارسة العملية، ويتملص الجناة المنتمون إلى المعارضة، عموما، من مواجهة العدالة على جرائمهم حتى الآن.

#### هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

36 - أبلغ عن التلوث بالألغام الأرضية أو الذخائر غير المنفجرة في أكثر من نصف البلدات في ميانمار. وتواصل قوات مجلس إدارة الدولة وجماعات المعارضة المسلحة زرع الألغام الأرضية، مما يلحق خسائر فادحة بالسكان المدنيين. ووفقا للسجلات التي جمعتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، كان هناك 556 من الضحايا المدنيين، بما في ذلك الوفيات والإصابات بجروح، بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2023، مقارنة بـ 390 ضحية في عام 2022 بأكمله و 284 ضحية في عام 2021. وتحذر منظمات الرصد من أن الأثر الحقيقي على المدنيين يمكن أن يكون أعلى بكثير من الأرقام المبلغ عنها نظرا لعدم وجود مراقبة طبية رسمية للإصابات من جراء الألغام الأرضية. ويبدو أن الزيادة الهائلة في عدد الضحايا المدنيين تعزى في المقام الأول إلى التلوث بالألغام الأرضية في المناطق التي لم تتأثر من قبل بالنزاع المسلح. وعلى سبيل المثال، لم تكن هناك حوادث ألغام أرضية أو ذخائر غير منفجرة مسجلة في منطقة زاغين في عام 2020. وفي عام 2023، سجلت منطقة زاغين أكثر من 40 في المائة من الضحايا المدنيين.

37 - ويبدو أن قوات مجلس إدارة الدولة تزرع ألغاما أرضية في مواقع معينة لإلحاق خسائر في صفوف المدنيين أو منع المدنيين من العودة إلى ديارهم. وقد زرع الجنود ألغاما أرضية في القرى والمنازل، وعلى طول الطرقات والمسارات التي كثيرا ما يسلكها المدنيون، وحول الكنائس والمدارس. ويشير تقرير حديث صادر عن مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية إلى أن قوات مجلس إدارة الدولة تستخدم ذخائر عنقودية محلية الصنع منذ عام 2021. وإجمالا، انضم 123 بلدا، ليس من بينها ميانمار، إلى معاهدة تحظر استخدام أو إنتاج الذخائر العنقودية، التي تتسم بأنها عشوائية بطبيعتها وتؤثر تأثيرا كبيرا على السكان المدنيين.

## واو - الدروع البشرية

38 - تستخدم قوات مجلس إدارة الدولة المدنيين بشكل منهجي كدروع بشرية منذ الانقلاب، مكررة بذلك نمطا من الانتهاكات التي يرتكبها جيش ميانمار منذ عقود. وإجمالاً، تم توثيق 22 حالة من حالات استخدام الدروع البشرية، شملت أكثر من 500 قروي، كان من بينهم أطفال، بشكل موثوق في شرق ميانمار. ومن المرجح أن الحالات الموثقة لا تمثل سوى جزءاً ضئيلاً من الحالات التي حدثت في المنطقة وقد تلقى المقرر الخاص تقارير موثوقة عن حالات مماثلة في جميع أنحاء البلد. ويجبر القرويون بانتظام على السير متفرقين بين مجموعات الجنود، وكثيراً ما يحملون إمدادات لقوات مجلس إدارة الدولة، لمنع جماعات المعارضة المسلحة من شن هجمات. وفي بعض الحالات، يجبر القرويون على السير أمام الجنود في مناطق يشتبه في أنها مزروعة بالألغام الأرضية. وأفيد أيضاً بأن جنود مجلس إدارة الدولة قاموا بتعذيب وإعدام مدنيين استخدموهم كدروع بشرية.

## رابعا - الأزمة الإنسانية

39 - تجتاح أزمة إنسانية متفاقمة كل ركن من أركان ميانمار. وألقى الانهيار الاقتصادي في البلد بالملايين في براثن الفقر. وأدى انهيار الخدمات والهياكل الأساسية الحكومية إلى تقويض نوعية الرعاية الصحية وعملية التعليم والبرامج الاجتماعية، وإمكانية الوصول إليها. وتفاقت معاناة شعب ميانمار كذلك بسبب القيود اللإنسانية التي فرضها مجلس إدارة الدولة على إمكانية وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى السكان ذوي الاحتياجات الماسة.

## ألف - النزوح

40 - أوجد النزوح الجماعي احتياجات ملحة على نطاق واسع، وهدد سبل العيش وساهم في تفاقم أزمة الغذاء. وهو النتيجة التي يمكن التنبؤ بها، بل والهدف من الاستهداف المنهجي للسكان المدنيين من جانب الجيش. وقد نزح ما يقرب من 1,7 مليون شخص بسبب النزاع المسلح والهجمات على المدنيين منذ الانقلاب، مما رفع العدد الإجمالي للنازحين داخليا إلى ما يقرب من مليوني شخص. ويأتي أكثر من 60 في المائة من النازحين الجدد من منطقتي زاغايين وماغواي. وشهدت أيضا ولايات تشين، وكايين وكاياه، التي تتسم بعدد أقل بكثير من السكان، معدلات نزوح مرتفعة جدا نسبيا.

41 - وتتسم حياة النازحين داخليا بأنها غير مستقرة ومحفوفة بالمخاطر. ويفر بعض النازحين إلى مخابئ في الغابة أو يجدون مأوى في القرى المجاورة. وينتقل آخرون إلى مخيمات النازحين داخليا المنشأة والمعرضة لهجمات قوات مجلس إدارة الدولة. وفي بعض الحالات، يمكن للنازحين داخليا العودة إلى حقولهم الزراعية، مما يتيح لهم شكلا من أشكال سبل العيش أو الزراعة الكافية. ولكن بالنظر إلى الأخطار، يعتمد العديد من النازحين داخليا على المساعدة المقدمة من منظمات المجتمع المدني أو على سخاء المجتمعات المحلية المضيفة.

42 - وتعكس الزيادة المطردة في عدد النازحين داخليا حقيقة أن الأشخاص الذين نزحوا منذ الانقلاب ينعون إلى البقاء في حالة النزوح. واضطر كثيرون، بعد الفرار من ديارهم، إلى الفرار مرة أخرى بعد

الهجمات على مخيمات النازحين داخليا أو القرى التي كانوا يلتمسون اللجوء فيها. وذكر موظف في منظمة تعمل في ولاية كاياه ما يلي:

كل الناس [في] حالة تنقل. فهم يذهبون إلى مكان ما [للنازحين داخليا]، ثم يأتي [مجلس إدارة الدولة] ويقوم بالقصف هناك، ويتعين عليهم بالتالي الانتقال إلى مكان آخر مرة أخرى. وهم ينتقلون طوال الوقت من مكان إلى آخر.... وفي منطقتنا، هناك حالات طوارئ طوال الوقت. ويجب على الناس التنقل، ثم يجب عليهم بعد ذلك بيومين أن يتحركوا مرة أخرى. ويتعين [علينا] أن نوفر الاحتياجات الطارئة طوال الوقت.

## باء - الاحتياجات الإنسانية

43 - بلغت الاحتياجات الإنسانية في ميانمار، ولا سيما تلك الخاصة بالسكان النازحين والمتضررين من النزاع، مستويات هائلة ما فتئت تتزايد.

44 - وتعاني المجتمعات المحلية التي تستضيف النازحين داخليا من نقص في الأغذية والأدوية وغيرها من الإمدادات. وكذلك تأخذ موارد منظمات المجتمع المدني في النفاذ، وهي تعتمد في المقام الأول على التبرعات الصغيرة من أفراد المجتمعات المحلية والأشخاص المقيمين في المنفى. وتؤدي زيادة القصف والهجمات على مخيمات النازحين داخليا إلى تفاقم التحديات الهائلة التي يواجهها بالفعل النازحون ومنظمات المجتمع المدني التي تحاول إيصال المساعدات الإنسانية.

45 - وعلى الرغم من الاحتياجات الإنسانية الكبيرة في ميانمار، يستخدم مجلس إدارة الدولة المعونة كسلاح من خلال التقييد المنهجي لإيصالها إلى الفئات السكانية الأكثر ضعفا. وعلى الرغم من أن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية قد وجهوا نداء من أجل زيادة إمكانية الوصول إلى السكان المتضررين من النزاع، يواصل مجلس إدارة الدولة تشديد القيود، بما في ذلك عن طريق رفض منح تصاريح السفر وعدم السماح بالمرور عبر نقاط التفتيش التابعة للجيش. وفي بعض المناطق، بدأ مجلس إدارة الدولة بفرض قيود جديدة أو عقبات بيروقراطية على الجماعات التي تقدم المعونة.

46 - وقد منع مجلس إدارة الدولة في بعض الأحيان نقل الأغذية والأدوية واللقاحات من قبل التجار إلى المناطق المتضررة من النزاع، مثل ولاية كاياه وأجزاء من منطقتي زاغين وماغواي. وتسببت عمليات الحصار هذه في زيادة حادة في أسعار المواد الغذائية، مما زاد من إعاقة عمل منظمات المجتمع المدني التي تلجأ إلى الأسواق المحلية لشراء الإمدادات للنازحين داخليا وغيرهم.

47 - وتشكل الشواغل الأمنية عقبة رئيسية أمام تقديم المساعدة الإنسانية. ويقوم العاملون في المنظمات الإنسانية، سواء كانت من المنظمات غير الحكومية الدولية أو من منظمات المجتمع المدني المحلية، بمجازفات كبيرة من أجل تقديم المساعدات. فقد أفادت الأمم المتحدة بأن 50 عاملا في المجال الإنساني قد اعتقلوا في النصف الأول من عام 2023. ويتعرض العاملون في مجال الصحة أيضا للخطر، حيث أُبلغ عن 250 هجوما طالت الرعاية الصحية في ميانمار في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2023. وكانت قوات مجلس إدارة الدولة مسؤولة عن غالبية هذه الهجمات، على الرغم من أن قوات الدفاع الشعبي والجماعات المعارضة المسلحة قامت أيضا بتنفيذ هجمات على مرافق طبية تقول إنها كانت محتلة من قبل قوات الجيش.

48 - وإجمالاً، يعاني 15,2 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو حاد في ميانمار. ومن شبه المؤكد أن هذا العدد سيرتفع، إذ يحذر الخبراء من أزمة غذائية تلوح في الأفق. ومع إطالة أمد الهجمات على المدنيين وحالات النزوح، ستتعرض الدورات الزراعية بشكل متزايد وستتضرب مخازن الأغذية. ويؤدي الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والمدخلات الزراعية إلى مزيد من التهديد للأمن الغذائي. وقد خلص استقصاء أجراه البنك الدولي في أيار/مايو 2023 إلى أن القلق يساور 48 في المائة من الأسر المعيشية المزارعة بشأن الحصول على ما يكفي من الطعام، بزيادة من نسبة الـ 26 في المائة المسجلة في عام 2022. ويلجأ السكان إلى استخدام مذكراتهم، وأخذ القروض والاعتماد على التحويلات المالية لتوفير الطعام، ولكنهم يستنزفون بسرعة الموارد الأسرية والمجتمعية.

49 - أما في المناطق المتأثرة بالنزاع، فالحالة أسوأ من ذلك. فقد خلص استقصاء إلى أن 10 في المائة فقط من المستطلعين في جنوب ولاية تشين كانوا يتمتعون بمستويات مقبولة من استهلاك الأغذية. وفي منطقة زاغين، لا يستطيع سوى نصف الأسر المعيشية للنازحين داخلها الذهاب إلى السوق بسبب المخاطر الأمنية ومشاكل النقل، من بين عوامل أخرى. وقد أفادت منظمة تعمل في ولاية كاياه بأن 22 مخيمًا للنازحين داخلها في تلك الولاية تعاني من نقص حاد في الأغذية، ويعزى ذلك جزئياً إلى قطع طرق النقل بسبب النزاع.

50 - ووصف موظف في منظمة محلية تقدم المعونة في منطقة زاغين حالة النازحين داخلها قائلاً:

إنهم لا يفكرون في الغد ولكن في يومهم هذا فقط، كيف سيعيشون اليوم وكيف يشربون أو يأكلون. والأسوأ هو أن [مجلس إدارة الدولة] قد أحرق منازلهم ومحاصيلهم... لقد أحرقوا كل شيء حتى لم يتبق أي شيء. إنها مشكلة طويلة الأمد بالنسبة لنا... [نحن] بحاجة إلى التفكير في سبل العيش على المدى الطويل. فلم يتبق لهم شيء.

51 - ويبدو أن النزاع والنزوح يؤديان إلى زيادة معدل انتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها، بما في ذلك الإنفلونزا الموسمية، والملاريا، وحمى الضنك، والسل والإسهال. وقد وجدت الدراسات أن هناك زيادة بمقدار أربعة إلى عشرة أمثال في حالات الملاريا في شرق ميانمار منذ عام 2020، مما أدى إلى عكس اتجاه اتسم بانخفاض المعدلات ودام لسنوات قبل الانقلاب.

52 - وتتأثر صحة النساء والأطفال بشكل غير متناسب بالأزمة في ميانمار. وقد فوت ما يقرب من 1,6 مليون طفل فرصة تلقي التطعيمات الروتينية منذ الانقلاب. وأصبحت إمكانية حصول النساء على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وكذلك خدمات تنظيم الأسرة، محدودة أو منعدمة في المناطق المتأثرة بالنزاع وفي المناطق التي سُرد فيها الناس. وتفتقر النساء الحوامل والأمهات إلى الرعاية والخدمات الأساسية، مما يؤثر على التغذية ووفيات الرضع والأمهات وعلى صحة الأطفال الصغار والأسر على المدى الطويل. وكثيراً ما تلد النساء في الأدغال دون أي رعاية طبية. وتبلغ جماعات المجتمع المدني عن ارتفاع معدلات الإجهاض العفوي، ووفيات الأمهات أثناء الولادة والحمل غير المرغوب فيه بسبب الافتقار إلى وسائل منع الحمل.

53 - وقد أبلغت أم ولدت حديثاً، نزحت بعد أيام من ولادة طفلها بسبب هجمات الجيش، المقرر الخاص عن ظروفها هي ووليدها عندما وصلت إلى مخيم للنازحين داخلها:

لم يكن في المخيم ما يكفي من المساعدات، ولا ما يكفي من الأدوية أو الغذاء... الماء غير نظيف. وكنت أعاني من حصة في الكلية وأصبت أيضا بعدوى في جهازني البولي. وعندما جاءتني الدورة الشهرية، عانيت من نزيف مفرط، لكن لم يكن لدي فوطه صحية أستخدمها، لذلك أصبت بالعدوى. وطفلي حديث الولادة، ولكن لا يمكنني الحصول على لقاحات أو أي نوع من الأدوية. ولدينا بعض الأدوية الأساسية التي أحضرناها، ولكن ذلك هو الدواء الوحيد الذي لدينا.... والآن، يقومون بقصف القرى الواحدة تلو الأخرى. ولم يعد البقاء في أي قرية آمنة. ولكن، بسبب حالتني الصحية وبسبب طفلي، لا أستطيع العيش في الغابة.... فهناك ماء وعلق ومطر.

54 - ويجري التفاوضي عموما عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن منذ الانقلاب. وكثيرا ما يبقى كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة في القرى بينما يفر الآخرون من الهجمات التي تشنها قوات مجلس إدارة الدولة، لأنهم يعانون من ضعف القدرة على الحركة أو لأنهم لا يتلقون المعلومات أو التحذيرات. فالأشخاص الصم أو الأشخاص الذين يعانون من ضعف السمع لا يستطيعون سماع صوت الطائرات المقترية، أو الانفجارات أو إطلاق النار. ويكافح الكثيرون في حالات النزوح المطول، التي كثيرا ما تتطوي على حرمان شديد وتتطلب مجهودا جسديا كبيرا. ويؤثر انهيار النظام الصحي الوطني تأثيرا غير متناسب على كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. فهم كثيرا ما يجدون صعوبة في الحصول على المساعدات الإنسانية لأن المنظمات تكافح من أجل التغلب على قيود مجلس إدارة الدولة وتوفير الترتيبات اللازمة للمجتمعات المحلية الضعيفة. ولا يدمج الأشخاص ذوو الإعاقة على نحو كاف لتيسير وصولهم إلى البرامج الإنسانية.

55 - وأبلغ عاملون في المجال الإنساني المقرر الخاص بالآثار النفسية التي يسببها النزاع على الصحة العقلية لمجتمعاتهم المحلية، وزملائهم، وأسرههم وأصدقائهم، وعلى صحتهم العقلية هم أيضا. وقد وصفوا الخوف المستمر من الغارات الجوية والهجمات البرية، والإنهاك الناجم عن الفرار المستمر، والتأثير الناجم عن العيش تحت خيام من القماش المشمع لأشهر أو سنوات متتالية. ووصف البعض الكوابيس المتكررة المتمثلة في تصور تعرضهم للملاحقة، والاعتقال وإطلاق النار. وتفيد تقارير بأن الأطفال يصرخون ويختبئون عند سماع صوت الدراجات النارية، خوفا من تعرضهم لهجوم بطائرة هليكوبتر. وأخبر أحد العاملين المحليين في المجال الإنساني كان يعمل مع النازحين داخليا في ولاية كاياه المقرر الخاص عن الإجهاد الحاد الناجم عن المحاولات المستمرة للحصول على الإمدادات لتلبية احتياجات النازحين داخليا، وتأثير النزوح المتكرر على المجتمعات المحلية والعاملين في مجال الاستجابة الإنسانية. وقال: "لا نزال على قيد الحياة، ولكننا أموات من الداخل". فإمكانية حصول المتضررين من الأزمة على الخدمات النفسية الاجتماعية والدعم النفسي الاجتماعي محدودة للغاية. وقد ذكرت وزارة الصحة في حكومة الوحدة الوطنية أنها تعمل على إنشاء خط ساخن لمنع الانتحار لتلبية تلك الاحتياجات.

## جيم - إعصار موكا

56 - في 14 أيار/مايو 2023، بلغ إعصار موكا اليابسة في ولاية راخين، ووصلت سرعة الرياح إلى أكثر من 250 كيلومترا في الساعة. وقدرت الأمم المتحدة أن 7,9 ملايين شخص يعيشون في أجزاء من ولايات راخين، وتشين وكاشين ومنطقتي ماغواي وزاغين التي تضررت من العاصفة. ووفقا للأمم المتحدة، بلغ عدد المنازل التي تعرضت لأضرار أو دُمرت 700 000 منزل. وألحق الإعصار أضرارا أيضا بالمآوي

والبنى التحتية المخصصة للنازحين داخليا أو دمرها، وشمل ذلك المستشفيات، والعيادات، والمدارس، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وشبكات النقل ودور العبادة. وكان له تأثير شديد على الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى. ووفقا للبنك الدولي، أسفر الإعصار عن أضرار بقيمة 2,24 بليون دولار، وهو ما يعادل 3,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

57 - ولا يزال عدد القتلى بسبب إعصار موكا غير معروف. وقد أفاد مجلس إدارة الدولة بأن 148 شخصا قتلوا بسبب العاصفة، لكن تقارير مستقلة تشير إلى أن العدد الحقيقي قد يكون أعلى من ذلك. وما فتئ مجلس إدارة الدولة يقيد بشكل منهجي إمكانية الوصول إلى المناطق المتضررة من الإعصار، مما يعوق الجهود المبذولة لإحصاء القتلى، وما فتئ يهدد الأشخاص الذين يبلغون عن أرقام أعلى لمجايع الوفيات بالسجن. وفي أيلول/سبتمبر 2023، حكمت محكمة عسكرية على مصور صحفي بالسجن لمدة 20 عاما بتهم تتعلق بتغطيته لإعصار موكا.

58 - ويشكل الروهينغيا غالبية القتلى في الإعصار. فقد دُمر ما يقدر بنحو 85 في المائة من المأوى في مخيمات النازحين داخليا من الروهينغيا. ويبدو أن مجلس إدارة الدولة لم يتخذ سوى القليل من التدابير لحماية الروهينغيا مع اقتراب الإعصار. وقد أعاققت الحاجة إلى الحصول على تصريح سفر من مجلس إدارة الدولة خطط الاستعداد للإعصار التي وضعتها المنظمات الإنسانية. وسلمت الإنذارات، إن كانت سُلمت على الإطلاق، باللغتين البورمية والراخينية وعموما لم يفهمها أبناء الروهينغيا وأدى ضعف الاتصال بالإنترنت في مخيمات النازحين داخليا من الروهينغيا إلى بقاء الكثيرين في غفلة من اقتراب العاصفة. ولم يقدم مجلس إدارة الدولة سوى الحد الأدنى من المساعدة في نقل الروهينغيا إلى مأوى الطوارئ، وحالت القيود المفروضة منذ فترة طويلة على الحركة، بما في ذلك الحاجة إلى الحصول على إذن من المسؤولين قبل مغادرة مخيمات النازحين داخليا، دون تمكن الروهينغيا من البحث عن مأوى لدى الأقارب أو أفراد المجتمع المحلي الذين يوجدون في مواقع أكثر أمانا.

59 - وأدى انقطاع الإنترنت والقيود المفروضة على الاتصالات السلكية واللاسلكية أيضا إلى إعاقة الاستعدادات لمواجهة الإعصار في أجزاء أخرى من البلاد. وفي المجتمعات المحلية في ولاية تشين ومنطقتي زاغايين وماغواي، كان العديد من المنشآت الأقوى التي كان يمكن أن توفر المأوى، مثل المدارس، والكنائس والأديرة، مدمرا بالفعل بسبب الغارات الجوية والهجمات التي شنتها قوات مجلس إدارة الدولة.

60 - وفي أعقاب الإعصار، تعتمد مجلس إدارة الدولة منع وصول المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية المتضررة، وهو ما تسبب في عواقب مدمرة. ففي الأسابيع التي أعقبت وصول العاصفة إلى اليابسة، كافحت الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية لتأمين تصاريح السفر في ولاية راخين، مما منع المنظمات من إجراء تقييمات للاحتياجات وأعاقت الاستجابة للطوارئ. وفي 7 حزيران/يونيه 2023، علق مجلس إدارة الدولة جميع تصاريح السفر في ولاية راخين، بما في ذلك التصاريح التي ووفق على منحها قبل الإعصار. ووجه مجلس إدارة الدولة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بضرورة تسليم جميع المساعدات المتصلة بالإعصار إلى مجلس إدارة الدولة في يانغون. وقد شلت هذه القيود جهود الاستجابة الإنسانية لإعصار موكا في لحظة حرجة.

61 - ولا تزال الاستجابة للإعصار محدودة للغاية بسبب القيود التي يفرضها مجلس إدارة الدولة على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وفي حين سُمح عموما للمنظمات باستئناف الأنشطة التي كانت

تضطلع بها قبل الإعصار في ولاية راخين، لم يسمح لها بتوسيع نطاق عملياتها لمعالجة الدمار الذي خلفته العاصفة. وفي آب/أغسطس، أي بعد ثلاثة أشهر من وصول الإعصار إلى اليابسة، أذن مجلس إدارة الدولة ببعض عمليات الإغاثة المتصلة بالإعصار، مما سمح لكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بالوصول إلى 12 قرية متضررة من الإعصار وتوزيع الأغذية فيها.

62 - ولا يزال السكان المتضررون من الإعصار، ولا سيما المجتمعات المحلية للروهينغيا في ولاية راخين، بحاجة ماسة إلى المساعدة، بما في ذلك الأغذية، والمياه النقية، والأدوية، والرعاية الطبية والمواد اللازمة لبناء أو إصلاح المآوي. ووفقاً للعاملين في مجال تقديم المعونة، دمرت جميع المراحيض تقريباً في مخيمات النازحين داخلها من الروهينغيا. ويمكن أن تؤدي الفيضانات وسوء أحوال النظافة الصحية إلى انتشار الأمراض المنقولة بالمياه وبالبعوض التي تهدد الحياة، بما في ذلك الإسهال، وحمى الضنك والملاريا. وتواجه النساء والفتيات صعوبات في شراء مستلزمات النظافة الصحية في فترة الطمث، وتفيد التقارير بأن حالات الإيذاء والتحرش والعنف المنزلي آخذة في الازدياد في بعض المناطق المتضررة. وتلقى المقرر الخاص تقارير موثوقة تفيد بأن بعض أبناء الروهينغيا انتحروا لأنهم لم يتمكنوا من إعالة أهلهم أو الوصول إلى مصادر المياه أو الأدوية الأساسية.

#### دال - آليات الاستجابة المحلية والمنظمات الدولية

63 - في منتصف آب/أغسطس 2023، زار وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارتن غريفيث، ميانمار. وسافر إلى ولاية راخين والتقى بكبير الجنرالات مين أونغ هلاينغ للتفاوض بشأن إيصال المساعدات الإنسانية إلى ولاية راخين وأماكن أخرى. وكما هو متوقع، استغل مجلس إدارة الدولة زيارة السيد غريفيث لإظهار جو من الشرعية ونشر الدعاية المؤيدة له، حيث ذكرت وسائل الإعلام الحكومية أن السيد غريفيث والجنرال مين أونغ هلاينغ ناقشا "حوادث تزوير الأصوات" في انتخابات عام 2020، والجهود التي يبذلها مجلس إدارة الدولة من أجل "استعادة السلام الداخلي" و "حاجة المجتمع الدولي إلى معرفة الظروف الحقيقية في ميانمار". وأعربت الأمم المتحدة في البيان الصحفي الصادر عقب اختتام زيارة السيد غريفيث عن الأسف للقيود المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، لكنه لم يتضمن أي نتائج محددة من الزيارة.

64 - وعقد مسؤولو الأمم المتحدة عشرات الاجتماعات الرفيعة المستوى مع مسؤولي مجلس إدارة الدولة، بهدف الحصول في بعض الأحيان على تأشيرات دخول للموظفين وتصاريح للبرامج الإنسانية. وقد غطت وسائل الإعلام الحكومية بشكل بارز هذه الاجتماعات، التي انطوى بعضها على تقديم وثائق تفويض إلى مسؤولي مجلس إدارة الدولة. وفي أيلول/سبتمبر 2023، تحدثت وسائل الإعلام عن وثائق داخلية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) تشير إلى أن اليونيسف ستستخدم أكثر من 3 ملايين دولار لخطتي عمل "تقودهما الحكومة" وتتفان مع الوزارات التابعة لمجلس إدارة الدولة، إحداهما مخصصة لدعم خدمات المياه والصرف الصحي والأخرى لتحسين "نظام السياسات الاجتماعية" فيما يتعلق بالأطفال. وتشير الوثائق إلى أن اليونيسف "ستكفل استخدام الأموال بفعالية وستتقاسم المساءلة والمسؤولية عن إدارة عمليات المشروع مع الوزارات المعنية". وقد أبلغت اليونيسف المقرر الخاص بأن خطتي العمل لا تتطويان على تحويل الأموال إلى الوزارات.



65 - وهناك مساحات شاسعة من ميانمار لا تزال بعيدة عن متناول كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية، نظرا لما يمارسه مجلس إدارة الدولة من عرقلة منتظمة للبرامج الإنسانية وعدم تمكن الأمم المتحدة من الوصول إلى المناطق التي لا يسيطر عليها المجلس العسكري الحاكم. وكما هو موضح في تقرير المقرر الخاص المقدم إلى الجمعية العامة عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار لعام 2022 (A/77/494)، سارعت منظمات المجتمع المدني في ميانمار إلى سد هذه الفجوات، وبالتالي تقديم الإغاثة بشكل فعال للفئات السكانية الأكثر ضعفا في البلد.

66 - وتتجلى فعالية جماعات المجتمع المدني في معرفتها بالسياق المحلي وفي جسور الثقة التي بنتها مع المجتمعات المحلية. فهي تتعاون مع المجتمعات المحلية، والبائعين، ووسطاء إقراض الأموال والجهات الفاعلة في مجال الحوكمة، بما في ذلك منظمات المقاومة الإثنية، من أجل شراء الإمدادات الإنسانية ونقلها وتسليمها، مع التحايل على القيود التي يفرضها مجلس إدارة الدولة والتخفيف من المخاطر الأمنية إلى أقصى حد ممكن. وقد أخبر عاملون محليون في المجال الإنساني المقرر الخاص كيف أنهم يعملون مع المنظمات والجهات الفاعلة من مختلف المناطق للحصول على الإمدادات من خارج مناطقهم، مما أدى إلى إنشاء شبكات إقليمية ووطنية تدعم النازحين داخليا وغيرهم. ومع استمرار النزاع، أصبحوا لا يسعون فقط إلى الاستجابة لحالات الطوارئ، بل أيضا إلى تطوير أنشطة بناء القدرة على الصمود لصالح المجتمعات المحلية، مثل تدريب المعلمين، وفتح المدارس المتنقلة وتطوير أنشطة كسب العيش.

67 - غير أن موارد العديد من المنظمات بدأت تنضب في الوقت الذي تزداد فيه الاحتياجات. وقد أبلغت جماعات المجتمع المدني المقرر الخاص بأنها تعتمد أساسا على التبرعات المقدمة من المجتمعات المحلية ومن المغتربين من مواطني ميانمار، بيد أن الأموال المتأتية من هذه المصادر آخذة في التضاؤل. ويجد الكثير من هذه الجماعات صعوبة أو استحالة في إقامة شراكات مع المنظمات الدولية بسبب الشروط المرهقة فيما يتصل بالتسجيل والشراء والإبلاغ. وهي تخشى أيضا من أن تعتمد المنظمات الدولية التي لديها مذكرات تفاهم رسمية مع الهيئات التي يسيطر عليها مجلس إدارة الدولة وتسجيل رسمي لديها إلى تقديم المعلومات المتعلقة بشركائها إلى تلك الهيئات، كما هو مطلوب منها بموجب القانون. ويشعر العديد من جماعات المجتمع المدني بأنها تُرى أساسا باعتبارها شركاء في التنفيذ وأنها غير مشاركة في صياغة برامج المعونة الإنسانية، التي لا تعكس أحيانا الاحتياجات أو الواقع في الميدان.

68 - وأفادت الجماعات التي تحدثت مع المقرر الخاص، دون استثناء، بأن لديها القدرة على إيصال المساعدة الإنسانية إلى عدد أكبر بكثير من الأشخاص إذا تمكنت من تأمين المزيد من التمويل. ونظرا لمحدودية وصول كيانات الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الإنسانية الدولية، هناك حاجة ملحة إلى زيادة قوية في تمويل شبكات المجتمع المدني المحلية التي يمكن أن تصل إلى النازحين داخليا وغيرهم من السكان المحتاجين. وسيطلب ذلك نهجا أكثر مرونة بكثير من جانب الجهات المانحة، يعترف بالمعوقات والشواغل الأمنية التي تواجه المنظمات التي تعمل في سياق بالغ الصعوبة والخطورة.

69 - وينبغي لكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أن تجري تحليلا للدور الذي تؤديه في إضفاء الشرعية على مجلس إدارة الدولة. وقد أثبت مجلس إدارة الدولة مرارا أنه شريك غير جدير بالثقة في البرامج الإنسانية، باستغلاله الاجتماعات مع قادة الجهات العاملة في المجال الإنساني كفرص دعائية في الوقت الذي يقيد فيه وصول المساعدات الإنسانية بشكل متزايد؛ وكانت هذه الدينامية بارزة بشكل جلي خلال الاستجابة لإعصار موكا. وينبغي للمجتمع الدولي تبني نهج للمساعدة الإنسانية يركز على الوصول إلى

الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية في مجال العمل الإنساني، بدلا من الإذعان لما يرقى إلى الابتزاز من قبل مجلس إدارة الدولة.

## خامسا - حالة الروهينغيا

70 - بعد ست سنوات من هجمات الإبادة الجماعية التي شنها جيش ميانمار في ولاية راخين، لا يزال الروهينغيا يواجهون العنف، والاضطهاد والإهمال، بغض النظر عن مكان وجودهم. ولا يزال الوضع في ولاية راخين دون تغيير جوهري منذ أعمال العنف في عام 2017، باستثناء البؤس الإضافي الذي جلبه إعصار موكا. ولا يزال ما يقرب من 600 000 من الروهينغيا يرزحون تحت نير نظام حكم قائم على الفصل العنصري، مع احتجاز 140 000 منهم في معسكرات اعتقال بحكم الواقع. ويعيش حوالي مليون شخص من الروهينغيا في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش، حيث يواجهون عنفا متصاعدا، وظروفا متدهورة وقيودا شديدة على سبل العيش، والتعليم والتنقل. وفي بلدان أخرى، يفتقر اللاجئون الروهينغيا إلى الوضع الرسمي ويعيشون بالقليل من الدعم والقليل من الحقوق أو أشكال الحماية القانونية، كما هو موضح في أحدث تقرير قدمه المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/52/66).

71 - وعلى الرغم من المعاناة الهائلة لشعب الروهينغيا واحتياجاته الكبيرة، يبدو أن المجتمع الدولي قد أدار ظهره له.

## ألف - تخفيضات حصص الإعاشة

72 - في النصف الأول من عام 2023، خفض برنامج الأغذية العالمي حصص الإعاشة للاجئين الروهينغيا في بنغلاديش بمقدار الثلث، مشيرا إلى نقص حاد في التمويل. وفي 1 آذار/مارس 2023، خفض البرنامج حصص الإعاشة من 12 دولارا للشخص الواحد في الشهر إلى 10 دولارات. وفي 1 حزيران/يونيه 2023، كان من الضروري إجراء تخفيض إضافي من 10 دولارات إلى 8 دولارات عندما لم تستجب الجهات المانحة بشكل كاف للدعاء العاجل الذي وجهه برنامج الأغذية العالمي لتقديم تبرعات. ويتعين على اللاجئين الروهينغيا الآن أن يحاولوا العيش على إعانة قيمتها 0,27 دولار في اليوم.

73 - وكانت الظروف الغذائية والصحية للروهينغيا في بنغلاديش مزرية بالفعل قبل التخفيضات في حصص الإعاشة، مما أدى إلى معاناة 40 في المائة من أطفال الروهينغيا من توقف النمو. وتبين أن أكثر من نصف أطفال الروهينغيا و 40 في المائة من نساء الروهينغيا الحوامل والمرضعات يعانون من فقر الدم.

74 - وتدهورت الحالة بشكل كبير منذ فرض التخفيضات. فقد تلقى المقرر الخاص تقارير تقييد بأن العديد من الروهينغيا يعيش على نظام غذائي يتكون أساسا من الأرز وكمية صغيرة من زيت الطهي. وانخفضت النسبة المئوية للأسر المعيشية للروهينغيا التي تتسم باستهلاك غذائي مقبول من 56 في المائة إلى 22 في المائة. وبدأت معدلات سوء التغذية الحاد في الارتفاع في المخيمات. وما فتئ الروهينغيا يتبنون بشكل متزايد آليات تكيف ضارة. فبسبب حرمانهم من العمل لكسب المال، أفاد أكثر من نصف الأسر المعيشية للاجئين الروهينغيا بأنها تقترض الطعام أو المال لإطعام أفرادها. ويتخلى العديد من البالغين عن وجبات الطعام للتأكد من أنهم يستطيعون إطعام أطفالهم. وتشير تقارير غير رسمية إلى زيادة في زواج الأطفال والعنف المنزلي. وما فتئ العنف والنشاط الإجرامي يتفاقمان في المخيمات بوتيرة سريعة.

75 - وهذه الظروف التي يمكن الوقاية منها مدفوعة بإخفاق المجتمع الدولي في تقديم الدعم الكافي للاجئين الروهينغا في بنغلاديش. فمع انصرام ثلاثة أرباع عام 2023، لم تمؤل خطة الاستجابة المشتركة لعام 2023 للأزمة الإنسانية للروهينغا، التي تمول برامج للاجئين الروهينغا والمجتمعات المضيفة في بنغلاديش، سوى بنسبة 42 في المائة.

## باء - الإعادة إلى الوطن

76 - في عام 2023، بدأ مجلس إدارة الدولة وحكومة بنغلاديش التخطيط لإقامة "مشروع تجريبي للإعادة إلى الوطن" للاجئين الروهينغا حظي بدعم من حكومات أخرى.

77 - وفي منتصف آذار/مارس 2023، سافر مسؤولو مجلس إدارة الدولة إلى بنغلاديش بدعوة من حكومة بنغلاديش وأجروا مقابلات مع أكثر من 1 000 لاجئ من الروهينغا من أجل "التحقق" من الأفراد الذين سيعادون إلى ميانمار. وفي أيار/مايو 2023، سافرت مجموعة تتكون من 20 لاجئاً من الروهينغا إلى ولاية راخين في "زيارة معاينة". وأبلغوا بأنه سيجري تجهيز معاملات الروهينغا العائدين في مراكز "استقبال" و "عبور" قبل نقلهم إلى 15 "قرية" شيدت حديثاً في بلدة ماونغداو بولاية راخين. ولن يسمح للروهينغا العائدين إلى الوطن بالعودة إلى قراهم الأصلية، التي دمر الكثير منها أو تم البناء فوقها. وأبلغوا بأنه سيتعين على العائدين أن يقبلوا بطاقات التحقق الوطنية، التي لا تمنحهم جنسية ميانمار.

78 - وأصدر ممثلو الروهينغا الذين زاروا ميانمار في أيار/مايو بياناً عاماً رفضوا فيه خطط الإعادة إلى الوطن. كما أعرب لاجئو الروهينغا، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والنشطاء وقادة المجتمعات المحلية عن معارضتهم للمشروع التجريبي للإعادة إلى الوطن في رسائل وملصقات ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي وتعليقات لوسائل الإعلام. وشملت الشواغل التي أثارها اللاجئون الروهينغا عدم القدرة على العودة إلى أماكنهم الأصلية، واستمرار الحرمان من الجنسية وفرض بطاقات التحقق الوطنية على العائدين، واستمرار التمييز والحرمان من حقوق الإنسان، وخطر التعرض لمزيد من العنف والاضطهاد على أيدي قوات مجلس إدارة الدولة.

79 - وزعم لاجئون من الروهينغا أن سلطات بنغلاديش سعت إلى إجبارهم على المشاركة في المشروع التجريبي للإعادة إلى الوطن من خلال تقديم معلومات غير دقيقة واللجوء إلى التهديد والإكراه، بما في ذلك مصادرة بطاقات الحصص الغذائية، وتقديم الحوافز النقدية والتعريض للضرب.

80 - وفي بداية تشرين الأول/أكتوبر، لم تكن عملية الإعادة المقررة إلى الوطن قد أحرزت تقدماً. ومع ذلك، واصل كل من مجلس إدارة الدولة وحكومة بنغلاديش الإشارة إلى عزمهما على البدء في إعادة اللاجئين الروهينغا إلى الوطن بحلول نهاية عام 2023. وقد استضاف مجلس إدارة الدولة دبلوماسيين أجانب في جولات في مواقع الإعادة إلى الوطن في ولاية راخين وذكر أنه مستعد لاستقبال ما يصل إلى 7 000 لاجئ.

81 - ويتفق المقرر الخاص مع ما خلص إليه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أن الظروف في ميانمار ليست مؤاتية لعودة اللاجئين الروهينغا بصورة مأمونة وكريمة ومستدامة. ولا يزال الروهينغا يواجهون قيوداً شديدة متجذرة في الحرمان من الجنسية والحقوق الأساسية بموجب قانون الجنسية لعام 1982. كما أن القائد العسكري الذي كان يتقلد المسؤولية خلال هجمات الإبادة الجماعية ضد الروهينغا هو نفسه الآن من يقود مجلس إدارة الدولة. ولا يزال الروهينغا

محرومين من حرية التنقل في ولاية راخين وليس لديهم سوى فرص محدودة للحصول على سبل العيش، والتعليم، والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية. وجاء الدمار الذي أحدثته إعصار موكا، والذي تفاقم عموماً بسبب إجراءات وسياسات مجلس إدارة الدولة، ليؤكد هو الآخر على الهشاشة التي يعاني منها الروهينغيا نتيجة للتمييز العام الذي يمارس ضدهم.

## جيم - الرحلات برا وبحرا

82 - يواجه اللاجئين الروهينغيا في بنغلاديش اختياراً مستحيلاً: بين مواجهة الجوع وسوء التغذية في المخيمات، أو العودة إلى الاضطهاد والتهديد الدائم بالعنف في ميانمار، أو السعي المحفوف بمخاطر جمة للعثور على الأمان والفرص في مكان آخر. ففي مخيم للاجئين في إندونيسيا، قال شاب من الروهينغيا للمقرر الخاص: "ليست لدي هوية. ولست أنتمي إلى أي مكان. وكل ما أريده هو أن أضع قدمي على أرض ما وأقول: 'هذا مكاني، يمكنني أن أعيش بسلام هنا'".

83 - وبالنظر إلى الوضع المتدهور بسرعة في مخيمات اللاجئين، ليس من المستغرب أن يضع الكثيرون من الروهينغيا مصائرهم في أيدي المهربين لمحاولة القيام برحلات خطيرة برا وبحرا، بنية الوصول إلى ماليزيا في كثير من الأحيان. وفي عام 2022، قام أكثر من 3 500 من الروهينغيا برحلات بحرية عبر خليج البنغال وبحر أندامان، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 360 في المائة مقارنة بالعام السابق. ويعتقد أن ما لا يقل عن 348 شخصا قد غرقوا أو ماتوا من الجوع أو التجفاف أو سوء المعاملة على أيدي المتجرين بالبشر أو المهربين، على الرغم من أن الأرقام الحقيقية غير معروفة. وفي إندونيسيا، أخبر لاجئون من الروهينغيا المقرر الخاص عن رحلاتهم المروعة. فعندما كان الناس يموتون بسبب الجوع والتجفاف، كانت جثث الموتى تلقى في البحر. وجرى أيضاً توثيق حالات للعنف الجنسي خلال الرحلات، بحيث كانت فتيات صغيرات يصلن إلى أتشيه وهن حوامل نتيجة للاغتصاب.

84 - وقد يكون موت العشرات من الروهينغيا بعد انقلاب قاربهم قبالة سواحل ولاية راخين في أوائل آب/أغسطس بداية لموجة أكبر من الروهينغيا الفارين عن طريق البحر في عام 2023. وتلقى المقرر الخاص تقارير موثوقة تشير إلى احتمال حدوث ارتفاع حاد في حركة القوارب بعد انتهاء فصل الأمطار الموسمية. ولا توجد مؤشرات على أن خطوات ذات مغزى تتخذ استعداداً للزيادة في عدد القوارب التي تنقطع بها السبل في البحر.

85 - ويحاول الآلاف من الروهينغيا المجهولي الهوية أيضاً القيام برحلات برية من بنغلاديش وولاية راخين إلى ماليزيا أو أماكن أخرى. وهذه الرحلات محفوفة بالمخاطر بنفس القدر. فالمتجرون بالبشر يعمدون إلى إيذاء الروهينغيا، أو اغتصابهم، أو ابتزازهم أو قتلهم أو بيعهم للعمل بالسخرة. وأفيد بأن مجلس إدارة الدولة اعتقل أكثر من 1 000 من الروهينغيا أثناء سفرهم في ميانمار خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023.

## سادسا - الاستجابة الدولية

86 - في كانون الأول/ديسمبر 2022، اتخذ مجلس الأمن القرار 2669 (2022)، الذي دعا فيه إلى احترام حقوق الإنسان في ميانمار، ووضع حد للعنف، والإفراج عن السجناء السياسيين ودعم "المؤسسات

والآليات الديمقراطية“. وكان القرار بمثابة توبيخ واضح لمجلس إدارة الدولة، وفي بيان مشترك صدر عن 13 عضواً في مجلس الأمن في 24 آب/أغسطس 2023 أشير إلى “عدم إحراز تقدم كاف” في معالجة أي من الشواغل التي أثرت في القرار. ولم يمارس مجلس الأمن سلطاته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لفرض حظر عالمي على الأسلحة أو جزاءات اقتصادية محددة الأهداف، أو لإحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية.

87 - وفي ضوء عدم اتخاذ مجلس الأمن لأي إجراء، تُركت الدول الأعضاء لتنسيق الإجراءات للدفاع عن شعب ميانمار ودعمه.

88 - وقد فرضت أستراليا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الاتحاد الأوروبي، بصورة مجتمعة جزاءات على 187 فرداً وكياناً متميزين لدورهم في الانقلاب وعواقبه، كان منهم 52 فرداً وكياناً فرضت عليهم جزاءات منذ بداية عام 2023. وفي تطور واعد، أعلنت حكومات تلك الدول أنها تعمل معاً من أجل “تقييم ومواءمة” جهود الجزاءات المتعلقة بميانمار. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى التنسيق الاستراتيجي لأنظمة الجزاءات.

89 - وفي حزيران/يونيه 2023، فرضت الولايات المتحدة جزاءات على مصرف ميانما للتجارة الخارجية ومصرف ميانما للاستثمار والتجارة، وهما مؤسستان مملوكتان للدولة يستخدمهما مجلس إدارة الدولة بانتظام لجمع الإيرادات الأجنبية وشراء السلع من الخارج، بما فيها الأسلحة. وقد دفعت هذه الجزاءات، بالإضافة إلى الجزاءات التي فرضتها كندا والتي كانت قائمة بالفعل، بعض المصارف إلى قطع العلاقات مع بنك ميانما للتجارة الخارجية وتقييد أعمالها مع ميانمار. وفي حال تقييد الشركات بالجزاء المفروضة على مصرف ميانما للتجارة الخارجية ومصرف ميانما للاستثمار والتجارة، ونفذتها الحكومات تنفيذاً كاملاً، فإن هذه الجزاءات ستتحقق ضرراً جسيماً بالوضع المالي للمجلس العسكري الحاكم وستعوق شراء الأسلحة التي يستخدمها في الهجمات على المدنيين. ورد المجلس العسكري الحاكم على هذه الإجراءات بتشديد الرقابة على العملات الأجنبية، ومنع المدنيين في ميانمار من الاحتفاظ بالعملات الأجنبية لأكثر من ستة أشهر ومطالبة مواطني ميانمار العاملين في الخارج بدفع ضريبة الدخل بعملة أجنبية بدلاً من الكيات. وتؤدي هذه الإجراءات مجتمعة من الناحية العملية إلى مصادرة الأموال النقدية من الأفراد والشركات من خلال إجبارهم على تصريف أموالهم بسعر صرف مخفض.

90 - وفرضت كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة جزاءات على الشركات الضالعة في استيراد وقود الطائرات، الذي يستخدمه مجلس إدارة الدولة لتزويد الطائرات المقاتلة النفاثة وطائرات الهليكوبتر المسلحة بالوقود في الهجمات التي يشنها على القرى. وفي آذار/مارس 2023، أصدرت الولايات المتحدة تحذيراً تجارياً إلى الشركات أُنذرتها فيه بأنها قد تتعرض لجزاءات إذا استمرت في تزويد مجلس إدارة الدولة بوقود الطائرات. وفرضت الولايات المتحدة أيضاً جزاءات على شركة سنغافورية، وهي المرة الأولى التي تفرض فيها جزاءات على شركة لم تؤسس في ميانمار منذ الانقلاب. وفي آب/أغسطس، واصلت الولايات المتحدة تعزيز قدرتها على فرض جزاءات على سلسلة الإمداد بوقود الطائرات بإصدار قرار تنظيمي أكدت فيه أن أي أفراد أو شركات ضالعين في توريد وقود الطائرات إلى ميانمار قد يتعرضون للجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة. وفرضت أيضاً جزاءات على ثلاث شركات سنغافورية أخرى تعمل في سلسلة إمداد وقود الطائرات. ويمكن أن يمثل التحذير التجاري والقرار التنظيمي الصادرين عن الولايات المتحدة نقطة تحول في المحاولات الرامية إلى قطع الطريق أمام حصول المجلس العسكري الحاكم على وقود الطائرات، ولكن فقط

إذا أوفت الولايات المتحدة وبلدان أخرى ببياناتها وضغطت من أجل فرض جزاءات على أشخاص ليسوا من ميانمار لمشاركتهم في تجارة القود. أما التحذيرات فتبقى غير كافية ويلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات.

91 - وعلى الرغم من أهمية هذه التدابير، فإن أثرها محدود بسبب استمرار بعض الحكومات في إضفاء الشرعية على مجلس إدارة الدولة ودعم الهجمات التي يشنها على شعب ميانمار.

92 - وكما ورد في ورقة غرفة الاجتماعات التي أعدها مؤخرا المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، قامت مؤسسات مملوكة للدولة في الاتحاد الروسي والصين، وبدرجة أقل في الهند، بنقل أسلحة ومواد ذات صلة إلى مجلس إدارة الدولة منذ الانقلاب (A/HRC/53/CRP.2). وإضافة إلى ذلك، يعمل تجار أسلحة من القطاع الخاص أيضا انطلاقا من سنغافورة وتايلند لإمداد الجيش. وليس هناك ما يشير إلى أن حكومة سنغافورة أو حكومة تايلند قد أذنتا بعمليات النقل تلك. وفي تطور إيجابي، طلبت حكومة سنغافورة مزيدا من المعلومات من المقرر الخاص لدعم تحقيقها بشأن التجار والمعاملات الوارد وصفهم في التقرير.

93 - ولا تزال حكومات عديدة تتعامل مع مجلس إدارة الدولة في محافل ثنائية أو متعددة الأطراف، مما يسمح للمجلس العسكري الحاكم بالظهور بمظهر الشرعية. ويثير التعاون في المجال الدفاعي القلق بشكل خاص. ففي الأشهر الأخيرة، حضر الاتحاد الروسي والصين والهند، إلى جانب جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، باستثناء سنغافورة، التدريبات العسكرية لمكافحة الإرهاب التي استضافها مجلس إدارة الدولة والاتحاد الروسي، وهما الرئيسان المشاركان لفريق الخبراء العامل المعني بمكافحة الإرهاب التابع لمنصة الاجتماع الموسع لوزراء دفاع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي أيلول/سبتمبر 2023، حضر مسؤولون عسكريون من بروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيت نام وكمبوديا مؤتمرا لقادة القوات الجوية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في ناي بي داو، ترأسه القائد العام للقوات الجوية في ميانمار. وفي تطور إيجابي، لم تحضر إندونيسيا وسنغافورة والفلبين وماليزيا.

94 - وواجه الالتزام الموحد لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بتوافق الآراء ذي النقاط الخمس ومنغ كبار المسؤولين في مجلس إدارة الدولة من المشاركة في مؤتمرات قمة الرابطة واجتماعات وزراء خارجيتها تحديا عندما وجهت تايلند دعوة إلى وزير خارجية مجلس إدارة الدولة لحضور اجتماع للبلدان "المتضررة من الحالة في ميانمار". وقد أشارت حكومة تايلند المشكّلة حديثا إلى أنها ستستأور مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا قبل أي تواصل آخر.

## سابعا - التوصيات

95 - يدعو المقرر الخاص المجلس العسكري الحاكم إلى الإنهاء الفوري للهجمات على المدنيين وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، ووقف استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد والقنابل العنقودية، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، وحل مجلس إدارة الدولة، والتنحي عن السلطة كي يتسنى تشكيل حكومة شرعية تعكس إرادة الشعب، والتعاون مع آليات المساءلة الدولية.

96 - ويدعو المقرر الخاص مجلس الأمن إلى إصدار قرار ينص على ما يلي: (أ) فرض حظر شامل على توريد الأسلحة إلى ميانمار، بما في ذلك حظر على نقل وقود الطائرات والتكنولوجيا الأخرى ذات

الاستخدام المزدوج إلى الجيش؛ و (ب) فرض جزاءات اقتصادية محددة الأهداف على مجلس إدارة الدولة، وقادته ومصادر إيراداته؛ و (ج) إحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية.

97 - ويدعو المقرر الخاص للأمم المتحدة إلى إجراء تحليل لعملياتها في ميانمار بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني في ميانمار وغيرها من الجهات المعنية، مع الموازنة بين فوائد الحصول على إمكانية محدودة لإيصال المساعدات الإنسانية وتكلفة إضفاء الشرعية على مجلس إدارة الدولة وعملياته، وربما تمويلها. وينبغي إصدار تقرير عن النتائج إلى الدول الأعضاء وإتاحته للجمهور.

98 - ويدعو المقرر الخاص الدول الأعضاء التي تدعم حقوق الإنسان في ميانمار إلى تعزيز التدابير التي تحرم مجلس إدارة الدولة من الأمور الثلاثة التي يحتاج إليها لمواصلة البقاء: التمويل، والأسلحة والشرعية. وينبغي أن يشمل ذلك ما يلي:

(أ) إنشاء ائتلاف عامل لهذه الدول لوضع وتنفيذ خطة استراتيجية تدمج وتنسق إجراءات الدول في كل متماسك ومنسق؛

(ب) فرض جزاءات على المصادر الرئيسية لإيرادات مجلس إدارة الدولة وعلى المؤسسات المالية التي يستخدمها لاستلام الإيرادات وشراء الأسلحة، بما في ذلك مصرف ميانما للتجارة الخارجية، ومصرف ميانما للاستثمار والتجارة ومؤسسة ميانما للنفط والغاز؛

(ج) إنفاذ الجزاءات من خلال التنسيق بين وحدات الاستخبارات المالية الوطنية، ووكالات إنفاذ القانون ووزارات العدل والمالية لتحديد الأصول المملوكة لدولة ميانمار أو التي تقع حالياً تحت سيطرة مجلس إدارة الدولة وتجميدها ومصادرتها؛

(د) ضمان أن تقوم المؤسسات المالية التي تتخذ من الولايات القضائية لهذه الدول مقراً لها بقطع علاقاتها مع مصرف ميانما للتجارة الخارجية، ومصرف ميانما للاستثمار والتجارة ومؤسسة ميانما للنفط والغاز، وغيرها من المؤسسات التي تمول مجلس إدارة الدولة أو تدعمه بطريقة أخرى؛

(هـ) الوقف الفوري لبيع أو نقل الأسلحة والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج إلى ميانمار وفرض جزاءات بصورة شاملة على شبكات الاتجار بالأسلحة؛

(و) فرض جزاءات على الشركات التي تباع وقود الطائرات إلى المجلس العسكري الحاكم، وتصنيف وقود الطائرات كتكنولوجيا ذات استخدام مزدوج بموجب القوانين المحلية المعمول بها ومنع إعادة شحنه إلى قوات مجلس إدارة الدولة؛

(ز) الاستثمار على المستوى الوطني في الموارد الحكومية اللازمة لرصد الجزاءات وإنفاذها بالكامل؛

(ح) توفير إرشادات واضحة للمصارف الخاضعة للولايات القضائية لهذه الدول بشأن الحاجة إلى تعزيز بذل العناية الواجبة في جميع المعاملات التي تشمل ميانمار؛

(ط) توفير إرشادات واضحة للمصارف الخاضعة للولايات القضائية لهذه الدول بشأن مخاطر الدخول في معاملات مالية مع مجلس إدارة الدولة أو ممثليه، أو إيداع الأموال في الحسابات المصرفية التي تملكها حكومة ميانمار ولكنها تخضع حالياً لسيطرة مجلس إدارة الدولة أو نقلها منها؛

(ي) رفض الاعتراف بمسؤولي المجلس العسكري الحاكم أمام الهيئات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، وسحب الدعوات الموجهة لهم لحضور المحافل والمناسبات الدولية؛

(ك) دعم الجهود الرامية إلى مساءلة مرتكبي الجرائم الفظيعة في محاكم محايدة ومستقلة، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والمحاكم الوطنية في بلدان تطبق قوانين الولاية القضائية العالمية.

99 - ويدعو المقرر الخاص الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الدولية والمنظمات الإنسانية الدولية إلى زيادة المساعدة الإنسانية والدعم الإنساني لشعب ميانمار، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

(أ) توفير التمويل اللازم على الفور لعكس التخفيضات في حصص الإعاشة المقدمة للاجئين الروهينغا في بنغلاديش والتمويل الكامل لخطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغا الإنسانية؛

(ب) كفالة استجابة متناسبة للاحتياجات الإنسانية في ميانمار تعطي الأولوية للوصول إلى النازحين والسكان الضعفاء، بما في ذلك من خلال التعاون مع حكومة الوحدة الوطنية ومنظمات المقاومة الإثنية وتوفير تمويل قوي لمنظمات المجتمع المدني القادرة على الوصول إلى المناطق التي يتعذر على الأمم المتحدة والوكالات التي تتخذ من يانغون مقراً لها الوصول إليها؛

(ج) إصلاح سياسات وإجراءات وكالات تقديم المعونة في ضوء الظروف الراهنة في ميانمار، بما في ذلك عن طريق تمكين تقديم الدعم للمنظمات غير المسجلة، واعتماد شروط إبلاغ مرنة، والسماح بنقل الأموال خارج النظام المصرفي الرسمي لميانمار وإتاحة إيصال المعونة عبر الحدود إلى النازحين داخليا، مع تجنب إضفاء الشرعية على مجلس إدارة الدولة إلى أقصى حد ممكن؛

(د) قبول اللاجئين من ميانمار، وتزويدهم بالدعم المطلوب بموجب المعايير الدولية وتوسيع فرص إعادة التوطين وغيرها من الحلول الدائمة.

100 - ويدعو المقرر الخاص رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الأعضاء فيها إلى القيام بما يلي:

(أ) الاعتراف بانتهاكات المجلس العسكري الحاكم الصارخة لتوافق الآراء ذي النقاط الخمس، وربط الاتفاقات بالتزامات محدّدة زمنياً وقابلة للقياس بالإفراج عن السجناء السياسيين ووقف العنف واستعادة الديمقراطية؛

(ب) منع مسؤولي المجلس العسكري الحاكم، أو المسؤولين من الهيئات التي يسيطر عليها المجلس العسكري، من تمثيل ميانمار في أي مؤتمرات قمة تعقدها رابطة أمم جنوب شرق آسيا أو المناسبات المتعلقة بها؛

(ج) إشراك حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الاستشاري للوحدة الوطنية كطرفين رئيسيين يمثلان إرادة شعب ميانمار ومصالحه؛

(د) تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع السكان المحتاجين، بسبل منها دعم المساعدات الإنسانية التي يتم إيصالها عبر الحدود وتقدّم من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية.

101 - ويدعو المقرر الخاص المؤسسات المالية الخاصة والعامّة إلى القيام بما يلي:



(أ) قطع العلاقات فوراً مع مصرف ميانما للتجارة الخارجية، ومصرف ميانما للاستثمار والتجارة وأي مؤسسات أخرى تمول الفظاعات التي يرتكبها المجلس العسكري الحاكم أو تساعد وتحرض بطريقة أخرى على ارتكابها؛

(ب) التعاون في إنفاذ العقوبات ضد الأفراد والكيانات الموالية للمجلس العسكري الحاكم؛

(ج) إيداع الإيرادات التي تجمعها المؤسسات المملوكة للدولة في حسابات ضمان مقيدة إلى أن تتمكن حكومة شرعية من التصرف فيها؛

(د) عدم التعامل مع مسؤولي مجلس إدارة الدولة أو ممثليه لأغراض مصرفية، بما في ذلك دفع الأموال أو استلامها باستخدام الحسابات التابعة لحكومة ميانمار التي يسيطر عليها حالياً مجلس إدارة الدولة.

102 - ويدعو المقرر الخاص حكومة الوحدة الوطنية إلى ما يلي:

(أ) اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمعقولة لكفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الدفاع الشعبي، ومنظمات المقاومة الإثنية وغيرها من الجماعات المناهضة للمجلس العسكري الحاكم؛

(ب) تعزيز الحوار مع منظمات المقاومة الإثنية، والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى للنهوض بالإطار السياسي والدستوري من أجل ميانمار سلمية وديمقراطية في المستقبل.